أشاد بالنتائج المتميزة لمؤتمر المانحين.. مجلس الوزراء:

التشديد على إعداد آلية تكفل استيعاب التعهدات المالية واستغلالها بشكل أمثل

إقرار تشكيل لجنة وزارية لتحديد أولويات المشاريع المستفيدة من تمويلات المانحين

صنعاء / سبأ:

أشاد مجلس الوزراء بالنتائج المتميزة التي خرج بها مؤتمر المانحين الذي عقد مؤخرا بالعاصمة السعودية الرياض، وما أبداه المجتمع الدولي خلاله من مساندة كاملة لليمن لمواجهة التحديات التي خلفتها الأحداث الماضية، ومساعدتها على الخروج من الظروف الراهنة صوب مستقبل أفضل.

واعتبر مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة هذا المؤتمر تدشينا لعهد جديد من الشراكة الفاعلة بين اليمن والمانحين قائمة على الإيفاء بالالتزامات المتبادلة .. منوها بالدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الإقليمية والدولية التي شاركت بفعالية في المؤتمر، الذي تم خلاله الإعلان عن تعهدات بمبلغ يصل إلى حوالي (6) مليار ات و400 مليون دولار لدعم اليمن.

وأعرب عن تقديره العالي للمملكة العربية السعودية وقيادتها الرشيدة ممثلة بخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وولي عهده الأمير سلمان بن عبد العزيز على الإعداد والتنظيم الجيد للمؤتمر ومساندتهم السخية ودعمهم الكبير لإخوانهم في اليمن لمساعدتهم على تجاوز الظروف الراهنة، وهي المواقف التي ستظل محل تقدير وعرفان من كافة أبناء الشعب اليمني.

وثمن المجلس التزام الدول والمنظمات المانحة لليمن في البيان الختامي للمؤتمر بدعم مساعي الحكومة اليمنية الهادفة إلى مواصلة تطبيق بنود المبادرة الخليجية وتنفيذ برنامج الاستقرار المرحلي، إلى جانب تقديم كافة أوجه الدعم اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية في اليمن.. معربا عن ثقته بنجاح المؤتمر القادم لمجموعة أصدقاء اليمن بنيويورك نهاية الشهر الجاري، والذي وعدت عدد من الدول والمنظمات المانحة لليمن بالإعلان فيه عن تعهدات جديدة لدعم اليمن والمساعدة في تغطية الفجوة التمويلية اللازمة لتنفيذ البرنامج الحكومي المرحلي للاستقرار والتنمية.

وأكد المجلس أن النجاح الذي تحقق في مؤتمر المانحين عكس بجلاء تناغم الأداء وروح الوفاق الوطني الذي يسود عمل الحكومة، وبرهن على تقدير المجتمع الدولي للخطوات المتقدمة التي قطعتها القيادة السياسية في قيادة المرحلة الانتقالية الراهنة.. مشيراً إلى أن أمام الحكومة مرحلة جديدة من العمل والانجاز تستطيع خلالها تحسين الأداء واستيعاب التعهدات المالية المقدمة من المانحين بفاعلية وبصورة عاجلة، عبر تطوير آليات تنفيذ شفافة بالتعاون مع شركاء اليمن في التنمية.

وشدد مجلس الوزراء على أهمية إعداد آلية تكفل استيعاب هذه الأموال على نحو عاجل، بما يساعد على استغلالها بالشكل الأمثل في تطوير البنى التحتية والنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتثبيت دعائم الأمن والاستقرار.. مؤكدا في الوقت نفسه على أهمية إعادة النظر في الأوضاع الاقتصادية وبناء القدرات الذاتية بما يؤدي إلى الاعتماد على الموارد الذاتية والتركيز على الاستثمار الأمثل لمواردنا المتاحة وتنمية مقومات الاستثمار والتنمية المستدامة.

وكان المجلس قد استمع إلى تقرير أولي من الأخ رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية حول نتائج مؤتمر المانحين لليمن الذي عقد بالرياض في الفترة من 4-5 سبتمبر الجاري، وأقر في ضوء النقاشات تشكيل لجنة وزارية من وزراء الخارجية والتخطيط والتعاون الدولي والمالية والصناعة والتجارة والخدمة المدنية تتولى التشاور مع الوزارات والجهات المعنية المستفيدة من تمويلات المانحين لتحديد أولويات المشاريع في القطاعات المختلفة ووضع الآلية الكفيلة باستغلال تعهدات المانحين وفق مسار سريع.

وناقش مجلس الوزراء مصفوفة الإجراءات التنفيذية لخطة عمل الشفافية ومكافحة الفساد، والهادفة إلى دعم الإجراءات والسياسات الرامية لإصلاح منظومة التشريعات الخاصة بتعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد.

وتتضمن المصفوفة الإصلاحات المطلوب انجازها في إطار منظومة مكافحة الفساد والمالية العامة والمناقصات والمشتريات العامة والرقابة و المراجعة لترجمة جهود الدولة في تجفيف منابع الفساد واجتثاثه من أجهزة الدولة المختلفة.

وتشتمل المصفوفة على مقترحات بتعديلات لعدد من النصوص في التشريعات والقوانين النافذة، بما يؤدي إلى تقوية جهود الدولة في مكافحة الفساد انطلاقا من اهتمام حكومة الوفاق الوطني بهذا الجانب بما ينعكس على تعزيز التنمية الشاملة واستغلال الموارد المتاحة بالشكل الأمثل، وانتهاج النزاهة والشفافية في كافة أنشطة الحكومة، واعتماد مبادئ الحكم الرشيد.

وأحال المجلس بعد النقاش المصفوفة إلى لجنة وزارية من وزراء الدولة لشئون مجلسي النواب والشورى والإدارة المحلية والصناعة والتجارة والخدمة المدنية والشئون القانونية وأمين عام مجلس الوزراء، ورئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ورئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، بحيث تتولى هذه اللجنة دراسة المصفوفة واستيعاب الملاحظات المقدمة عليها والرفع بنتائج عملها للمجلس للمناقشة واتخاذ ما يلزم.

مناقشة مصفوفة الإجراءات التنفيذية لخطة عمل الشفافية ومكافحة الفساد

المجتمع الدولي يجدد التزامه بالوقوف إلى جانب اليمن

صنعاء /بشير الحزمي:

جدد مدير مكتب البنك الدولي باليمن وائل زقوت التزام المجتمع الدولي بما فيه البنك الدولي بالوقوف الي جانب اليمن لمواجهة أزمته.

وقال خلال لقائه أمس بعدد من ممثلي الصحافة الرسمية والحزبية بصنعاء أن البنك الدولي يعمل من خلال لقائه بعدد من سفراء الدول التي لم تحظ بفرصة لتعلن عن تعهداتها خلال مؤتمر الرياض الذي بلغت التعهدات فيه لدعم اليمن خلال الفترة الانتقالية (6.4) مليار دولار لحثها على المشاركة في دعم اليمن والإعلان عن تعهداتها خلال مؤتمر أصدقاء اليمن المزمع عقده نهاية الشهر الجاري في نيويورك.

وأوضح أن المجتمع الدولي والحكومة اليمنية ولأول مرة يتفقون بالالتزام بمسئوليات محددة حيث تبنى المؤتمر إطار المساءلة المتبادلة الذي حدد الالتزامات من جانب حكومة الوفاق الوطني و من جانب مجتمع المانحين خلال المرحلة الانتقالية.

وأشار إلى أن المجتمع الدولي قد أعلن التزامه بالوفاء بتعهداته في الوقت المطلوب وتوفير الدعم الفني للحكومة اليمنية وبما يمكنها من الوفاء بالتزاماتها في الوقت المطلوب. وأنه قد تم الاتفاق على أن تكون هناك اجتماعات مشتركة بين المجتمع الدولي والحكومة اليمنية كل ثلاثة أشهر لمراجعة التزامات كل طرف وما تم تنفيذه.

وقال أن توفير التمويلات من قبل المجتمع الدولي سيتم وفقا لأولويات الحكومة اليمنية حيث تم الاتفاق بأن يجتمع كل مانح مع الحكومة خلال 90 يوماً من مؤتمر الرياض لتحديد طريقة توزيع التمويلات المتعهد بها ، وأن البنك الدولي سيعقد مطلع شهر أكتوبر القادم اجتماعا مع الحكومة اليمنية للاتفاق علي طريقة توزيع ما تعهد به البنك لدعم اليمن خلال الفترة الانتقالية والبالغ 400مليون دولار .

وأوضح أن لدى البنك 21مشروعاً تنموياً في اليمن ويتم صرف تمويلاته فيها عن طريق الحكومة اليمنية مع إشرافه المباشر على عملية الصرف والتنفيذ .مؤكدا التزام البنك الدولي بنشر نتائج اجتماعاته مع الحكومة كل ثلاثة أشهر لتكون متوفرة للجميع.

ونوه بما التزمت به الحكومة اليمنية الذي يأتي في طليعته الحكم الرشيد وأن يكون هناك تعاون وشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وقال أنه سيكون هناك اجتماع قادم بين الحكومة والمانحين والمجتمع المدني والقطاع الخاص لمراقبة سير تنفيذ مخرجات مؤتمر الرياض والتزامات مختلف الأطراف.

ولفت إلى أن اجتماع الرياض قد اعتمد إطار المسئولية المتبادلة والتي تعهدت الحكومة اليمنية في مؤتمر الرياض بعرضها على مجلس الوزراء للمصادقة عليها قبل انعقاد مؤتمر أصدقاء اليمن القادم في نيويورك.

وكانت الأخت سمراء شيباني كبير مسئولي الاتصال بمكتب البنك الدولي باليمن قد رحبت في بدآية اللقاء بالصحفيين الحاضرين.

وأكدت توجه البنك الدولي للاهتمام بالصحافة وعقد سلسلة من الاجتماعات مع الصحفيين وذلك في إطار الشفافية التي ينتهجها البنك وإتاحة المعلومة للجميع وأيضا للاسترشاد والاستفادة مما تطرحه الصحافة الوطنية حول مختلف القضايا الوطنية .

النقيب يطالب الرئيس هادي بالتدخل لإيقاف إعدام عبدالكريم لالجي

صنعاء / متابعات:

طالب عضو مجلس النواب رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي اليمني الدكتور عيدروس نصر ناصر رئيس الجمهورية المشير عبدربه منصور هادي بالتدخل لإيقاف تنفيذ حكم الإعدام الصادر بحق المواطن عبد الكريم لالجي وكذا الأحكام الصادرة بحق زملائه المتهمين في القضية نفسها، وإعادة المحاكمة بما يضمن نزاهة وحيادية الإجراءات.

وقال ناصر، في تصريح صحفي وزعه عبر البريد الالكتروني، إن «القبض على لالجي وزملائه كانت له خلفيات سياسية وجاء في ظروف ملتبسة وتمت المحاكمة وفقا للإجراءات المعروفة التي تفتقد للنزاهة والحيادية والأمانة، ومنها عدم تمكين محامي المتهمين من الاطلاع على كامل أدلة الاتهام، وتدخل مراكز القوى في عدن في ظروف القمع وحملات التنكيل».

ويواجه عبدالكريم لالجي (33 عاما)؛ وهو أحد أبناء محافظة عدن، تنفيذ حكم الإعدام الصادر بحقه من قبل المحكمة الجزائية المتخصصة، مارس المنصرم، والذي صادقت عليه مؤخرا المحكمة العليا.

وأضاف البرلماني الاشتراكي «إننا لا نطالب بتبرئة آل لالجي أو إدانتهم؛ لأن هذا لن يحققه إلا قضاء نزيه طالما افتقدناه في الظروف السابقة، لكن انطلاقا من المقولة القضائية المعروفة، أن تخطئ في التبرئة خير من أن تخطئ في الإدانة، فإننا نطالب بإعادة محاكمة السيد لالجي وزملائه، واستبعاد أي بعد سياسي في القضية حتى يتم التأكد من سلامة الإجراءات وعدالتها؛ لأن تنفيذ حكم الإعدام الصادر بحق السيد لالجي سيصب في خانة تصعيد الانقسام والتوتر الاجتماعي الذي يتوفر لدى اليمن ما لا تحتاج إلى مزيد منه».

ونبه إلى أهمية النظر بعين الاعتبار إلى الملابسات المتصلة بالوكالة التجارية التي يتمتع بها آل لالجي وكذا مصير حسينية الطائفة الاثنى عشرية في عدن التي لم تكن بعيدة عن الاستهداف ولا بد أنها قد تركت أثرها على إجراءات الاعتقال والتحقيق وجمع الأدلة حتى إصدار الحكم، حسب تعبيره.

وقال ناصر أن «محاكمة نزيهة وفي أجواء آمنة ستوفر ضمانات أكثر عدلا وأمنا وستصب في سياق الأجواء التوافقية التي نحرص عليها جميعا بينما يصر البعض على تغييبها من خلال التصعيد وتغذية النزاعات والخصومات المفتعلة في الغالب».

د. عيدروس نصر ناصر النقيب